

دور الحصر الضريبي في زيادة العوائد المالية للدولة: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب/ فرع الديوانية

أنور عباس ناصر*^a ، علي غانم شاكر^b ، أزهر غيلان مرهون^c
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

المخلص

يهدف البحث إلى التحري عن الواقع الانبي والحقيقي لأساليب الحصر الضريبي وتقويم أداءه ومدى فاعليتها من جانب كبر حجم العمل في الهيئة العامة للضرائب وفروعها ، وذلك من خلال ازدياد أعداد المكلفين الضريبيين سواء أكانوا طبيعيين ام معنويين ، فضلاً عن طرح تصور حقيقي عن مدى إمكانية ايجاد وتأسيس نظام جديد لتسجيل المكلفين يساعد على معالجة نقاط الضعف المطبقة ضمن اساليب التحاسب الضريبي الروتينية في العراق والمتعلقة بالية الحصر الضريبي واهميتها. وتظهر أهمية تطبيق الية الحصر الضريبي في العراق من خلال ما ترفده هذه القاعدة من ارقام ومخرجات ضريبية معلوماتية إلى الهيئة الضريبية لأجل حصر الافراد المكلفين بصورة شفافة ودقيقة ، إذ تساعد هذه الالية الضريبية في سهولة الوصول الى متعلقات المقتبسات والادلة والقرائن والتصاريح المرسله إلى الهيئة العامة للضرائب وفروعها المنتشرة. فضلاً عن عدم وجود أنظمة معلوماتية فاعلة تقوم بمعالجة البيانات الضريبية الواردة إلى الهيئة العامة للضرائب، مع وجود حالة الضعف في طرق متابعة هذه المقتبسات وأساليب التدقيق الداخلي لهذه الهيئة مما يعمل على عدم حدوث الفائدة من هذه المدخلات أو ان الاستفادة منها تكون في حدودها الدنيا. وتتمثل مشكلة البحث بوجود العديد من المعوقات والتغرات التي تواجه عملية زيادة العوائد الضريبية في العراق ومن بين هذه العوائق عدم فاعليه وكفاءة اساليب واجراءات الحصر الضريبي الموجودة او المتبعة في الهيئة العامة للضرائب واقتارها الى وسائل تقنية تعمل على ترك الاساليب اليدوية السابقة والتي تستخدم في الحصر وحفظ متعلقات المكلفين. وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات من اهمها ان ضعف مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين يؤدي الى عدم دقة حصر الشرائح الضريبية وذلك من خلال العوائق والصعوبات التي تواجه القائمين بعملية الحصر الضريبي في تلك الشرائح ذات المستوى المتوسط من الوعي الضريبي وكذلك توصل البحث الى جملة من التوصيات من اهمها ان العمل على منح الاعفاءات الضريبية التي تساهم في تخفيف حدة الوقع الضريبي على المكلف تؤدي بالنتيجة الى نجاح تطبيق الحصر الضريبي.

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام: ٢٠٢١/٤/١٣
تاريخ التعديل: ٢٠٢١/٥/٢٦
قبول النشر: ٢٠٢١/٥/٢٦
متوفر على الأنترنت: ٢٠٢١/٩/١٩

الكلمات المفتاحية:

الحصر الضريبي
اساليب الحصر الضريبي
وسائل الحصر الضريبي
الضرائب على الإنفاق
العوائد المالية

The role of the tax inventory in increasing the financial returns of the state: Applied research in the General Tax Authority / Diwaniyah branch

Anwer abbas naser*^a , Ali Ghanim Shakir^b , Azhar Galan marhoon^c
University Of AL- Qadisiyah / College of Administration and Economics.

Abstract

The research aims to investigate the real-time reality of tax accounting methods and evaluate their performance and their effectiveness in terms of the large volume of work in the General Tax Authority and its branches. This is done through the increase in the number of taxpayers, whether natural or legal, as well as presenting a real perception of the possibility of finding and establishing a system A new taxpayer registration helps address the weaknesses applied within the routine tax accounting methods in Iraq related to the tax inventory mechanism and its importance. The importance of applying the tax inventory mechanism in Iraq is shown through the information provided by this rule of figures and tax outputs to the tax authority in order to account for the individuals charged in a transparent and accurate manner.

*

Corresponding author : E-mail addresses : anwer.abbas@qu.edu.iq.

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11-3/166-182

In addition , there is a lack of effective information systems that process the tax data received by the General Tax Authority, and a weakness in the methods of following up these quotes and the methods of internal auditing for this body. This works to prevent the benefit from these inputs or to benefit from them to be at their minimum. The research problem is represented in the presence of many obstacles and loopholes facing the process of increasing tax revenues in Iraq. The most important of this is the ineffectiveness and efficiency of the existing tax inventory methods and procedures or used in the General Tax Authority and their lack of technical means that work to leave the previous manual methods used in inventory and keeping belongings taxpayers. The research reached a number of conclusions, the most important of which is that the low level of tax awareness among the taxpayers leads to the inaccuracy of the tax brackets inventory. Through the obstacles and difficulties faced by those in charge of the tax inventory process in those segments with a medium level of tax awareness. The research reached a number of recommendations, one of the most important is that working to grant tax exemptions that contribute to alleviating the tax impact on the taxpayer leads as a result to the success of the application of tax inventory.

Key words: tax counting, tax inventory methods, means of tax inventory, taxes on spending, financial returns.

المقدمة

التي تعمل على استقامة انظمة العمل الضريبي الاخرى، الصورة المثلثى لفاعلية الهيئة العامة للضرائب.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بوجود العديد من المعوقات والثغرات التي تواجه عملية زيادة العوائد الضريبية في العراق ومن بين هذه العوائق عدم فاعلية وكفاءة اساليب واجراءات الحصر الضريبي المتبعة في الهيئة العامة للضرائب وفروعها وافتقارها الى وسائل تقنية تعمل على ترك الاساليب اليدوية السابقة والتي تستخدم في الحصر وحفظ متعلقات المكلفين.

أهداف البحث

يهدف البحث الى بلورة عدد من الاهداف من اهمها :

١. التعرف على مفهوم الضريبة وخصائصها .
٢. التعرف على مفهوم الحصر الضريبي خصائصه واهميته .
٣. التعرف على العوائد الضريبية ومدى اهميتها في تمويل موازنة الدولة كونها تمثل المرآة لسياسة الدولة في تقديم مختلف الخدمات لأفراد المجتمع سواء المكلفين او غير المكلفين.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال العمل على إيجاد صور جديدة من الأدوات والطرائق التي تنشدها الادارة الضريبية في العراق، بما يرفع كفاءة إجراءات الحصر الضريبي بشكل خاص، ومقدرتها على تشخيص الافراد الخاضعين للضريبة بصورة شفافة ودقيقة، وتمكين الادارة الضريبية من خلق السبل الفنية والعلمية لزيادة فاعلية إجراءات الحصر الضريبي.

تعد الضرائب من أبرز الموارد الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رفق موازاناتها العامة، ومن منظور هذه الأهمية أصبح من الصعب على الدولة التي لا تعتمد على الموارد الضريبية في اقتصادها، في حال حدث عارض استثنائي لمواردها الأخرى، القدرة على انشاء هيكل ضريبية رصينة وفاعلة في أوقات زمنية معقولة تمكنها من سد النقص في ذلك المورد المالي المفقود، والابتعاد عن العقبات الاقتصادية التي قد تؤدي على حدوث اثار سياسية، واجتماعية كبيرة في الدولة.

وبقدر تعلق الامر بالأنظمة الضريبية في العراق فقد ظهر مقياس مهم على الساحة الاقتصادية والاستثمارية في الآونة الأخيرة ونعني به اتجاه الدولة نحو اعطاء تراخيص للاستثمارات في بعض قطاعاتها المهمة ولأسيما قطاع النفط الامر الذي أدى إلى ان تتجاوز إيرادات النفط في السنوات الأخيرة مبالغ كبيرة ، وهذه الزيادة المالية قادت إلى قلة توجه انظار الحكومة الى المورد الضريبي على الرغم من ان ارتفاع الإيرادات النفطية انعكس بصورة ايجابية على حجم القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما أدى إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد وانعاش سوق الاستثمار، وقطاع العمل في العراق، والذي من المفروض اقتصاديا أن ينعكس ايجاباً على حجم العوائد الضريبية، إذ أن هذا الاستثمار سيؤدي الى خلق الارضية الاقتصادية الواسعة بالاعتماد على المورد النفطي المتناقص، وهذه الارضية ستنتج أوعية ضريبية متعددة، وبالمقابل نرى أن العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تقع على عاتقها دفع الضريبة لم تدخل حيز الخوض، مما جعل امكانية التهرب الضريبي في ضوء هذه الاحداث تنتشر بشكل واسع ، ولا يمكن إيقاف كبر ظاهرة التهرب الضريبي إلا بأنشاء منظومة كاملة، وكفوة لحصر الارباح والعوائد الخاصة بالمكلفين الضريبيين، لأن الحصر الضريبي الكفوء يعد القاعدة الأساسية

فروض البحث

يعتمد البحث على الفرضيات الآتية :

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية .
2. توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية .

طريقة البحث

يعتمد البحث على مصادر اساسية والمتمثلة بالكتب والدوريات ويتمثل مجتمع البحث بالهيئة العامة للضرائب في الديوانية.

الجانب التطبيقي للبحث

قد خصص بتقديم نموذج الاستبانة التي من خلال الاسئلة التي تحتويها تبين مدى دور نظام الحصر الضريبي في زيادة العوائد المالية الضريبية للدولة في العراق.

الاطار النظري

❖ الحصر الضريبي والعوائد المالية

اولاً: مفهوم الحصر الضريبي

تعاني الدول النامية من خطأ شائعاً في الكثير من اداراتها الضريبية يتمثل في عدم الاهتمام بأساليب واجراءات الحصر الضريبي، إذ ان مهام القيام بها تسلم إلى الموظفين المستجدين الذين لا يملكون الخبرة المطلوبة بل يعد البعض إن عملية حصر المكلفين هي عملية يسهل اداءها حيث يقضي فيها الموظف مدة من الاعوام في بداية السلم الاداري، فاذا ما اكتملت ينتقل الى الوظائف الاعلى ، وكان من نتائج ذلك ما اشارت اليه المؤشرات في الدول النامية بعدم التلائم المناسب والمقبول بين حصيلة معظم أوجه النشاط الاقتصادي والتبادلي مع حجم رؤوس الاموال المستعملة ، والعوائد الناتجة عنها على الرغم من وجود التشريعات الضريبية التي تدخل هذه المهن لحيز الضرائب. (طالب ، ٢٠٠١ : ٦١).

حيث يعرف الحصر الضريبي : هو عملية تحديد المكلفين الخاضعين للضريبة بجميع أنواعها وتثبيت أسمائهم وعناوينهم في سجلات الهيئة العامة للضرائب (دراز ، ١٩٩٩ : ١٩٢). أو يشار اليه بأنه عملية التحري عن أسماء ومقدار أنشطة ووظائف المكلفين الخاضعين للوعاء الضريبي سواء كانوا أفراد او شركات او هيئات (جواد، ٢٠٠٦ : ٢١٧). وكذلك عرفه آخرون بأنه يمثل الاحصاء الرسمي الدقيق للدخول المتولدة أو المتأتية من الاعمال التجارية ككل التي تخضع للضريبة على الدخل بما يضمن السيطرة على مستحقات صندوق الدولة العام ، وتخفيض من وعاء الحصيلة الضريبية الضائع. (هلال ، ٢٠٠٦ : ١٤).

ثانياً: أهمية الحصر الضريبي
تتجلى أهمية الحصر الضريبي في الآتي:

١. مكافحة التهرب الضريبي : يساهم الحصر الضريبي في التقليل من توسع حجم التهرب الضريبي واثاره السلبية على المجتمع في ضياع الاموال التي تقع تحت باب الخضوع (نصر ، ٢٠١٠ : ١٥٨).
٢. تحقيق المساواة الضريبية : ولتحقيق ذلك يتطلب الانطلاق من عدالة الاحكام الضريبية أي تحقيق مبدأ المعاملة بالمثل في تنفيذ الضرائب بشقيها الافقي أي المساواة الافقية التي نعني بها معاملة الافراد المتماثلين بالأنشطة الاقتصادية معاملة متوافقة ومبدأ المساواة العمودية والذي يقصد بها معاملة كل الاشخاص الخاضعين للضريبة والذين هم في أنشطة تجارية غير متشابهة معاملة ضريبية غير متماثلة (وداعة، ٢٠١٧ : ١٢٢).
٣. زيادة الحصيلة الضريبية : أن وقوع الاخطاء او حدوث الثغرات و النقص في تطبيق نظم الحصر يترتب عليه ضياع عوائد الخزنة العامة للدولة ، فالمجتمع الضريبي قد تكون مدخلاته اكبر بكثير مما يدفعه من ضرائب سنوياً، وهذا يبرر الحاجة الى نظام كفوء لحصر المجتمع ضريبياً لبيان القصد على ان ما يتم استلامه من عوائد لا يمثل إلا مؤشرات متواضعة قياساً بما يمكن استلامه من الايرادات الحقيقية. (هلال ، ٢٠٠٦ : ١٥).
٤. رفع مستوى الامتثال الضريبي : إن نشوء احساس عام لدى أفراد المجتمع بوجود نظام فاعل وكفوء للحصر الضريبي يمكن له الوصول للمكلفين كافة الذين يقومون بمختلف الأنشطة الاقتصادية، وغير المثبتين في السجلات الضريبية، وبأقل مدة زمنية ممكنة سيعمل على رفع مستوى الامتثال الضريبي لدى أفراد المجتمع ، مع العلم إن الدافع للامتثال في البداية قد يكون ابتعاداً عن العقوبات، ولكن فيما بعد وبمرور الزمن سيصبح الامتثال الضريبي صفة متوارثة تطبق على أساس التصرف الاخلاقي، والاجتماعي، والالتزام الديني، (الشاعر ، ٢٠١١ : ٩٥).

المنظمة ليتسنى لها تشخيص الجهات الحكومية، أو المؤسسات التي لها الحق بمنح تصريح المزاولة، أو الاجازات لهذه المهن، والانشطة من اجل البدء بممارسة فعاليتها التجارية، وبعد تحديدها يجب التشديد على الهيئات الحكومية المختصة بعدم اعطاء ترخيص لمزاولة، أي عمل تجاري، أو صناعي، أو وظيفي مالم يقدم الخاضع براءة الذمة من الجهة المالية لضمان حصر هذه الفئة من المجتمع ضريبياً (امين، ٢٠٠٠: ١٣٣).

- تنظيم وتنسيق تبادل المعلومات مع الجهات المخولة بمنح الاجازات: كان من الضروري جدا أن تقوم السلطة الضريبية بالتنسيق مع الجهات المخولة بمنح الاجازات لتهيئة مختلف الجوانب المتعلقة بتناقل المعلومات حول الرخص والاجازات التي تصدرها، وذلك لكي تكون هذه الجهات على معرفة بنوعية وطبيعة البيانات والمعلومات التي تحتاجها الهيئة الضريبية عن الأشخاص المرشحين للتسجيل كمكلفين جدد، أو عن مصادر الدخل الحديثة للخاضعين المسجلين القدامى والذين يمارسون نشاطات اقتصادية أخرى (حسين، ٢٠١٨: ٣٦).

٢. الحصر الضريبي للأنشطة الاقتصادية غير المنظمة: ويقصد بها تلك الأنشطة لا تخضع الى شرط الحصول على ترخيص، أو اجازة من ادارة حكومية لممارسة الفعاليات الاقتصادية، ولهذا فإنّ الدخول الى هذه الفئة من المكلفين تعد من العمليات العسيرة قياساً بحصر الأنشطة المنظمة. (نصر، ٢٠١٠: ١٦١).

* وسائل الحصر الضريبي للأنشطة الاقتصادية غير المنظمة: - الالتزام بالتقدم في التسجيل: نعني به أن يباشر المكلف طوعاً في حالة ادائه أي نشاط اقتصادي بتقديم إقراره الى الادارة المالية محتويًا البيانات الشخصية كافة ونوع النشاط التجاري من اجل التسجيل والايفاء بما عليه من متطلبات وتكون على نوعين: (محسن، ٢٠١٦: ٥١٧).

الاول / التمسك بدوافع ذاتية: وهي الحالة المثلى التي يجب أن تسود، إذ يجب أن لا نستبعد إن هناك عينة من المكلفين، وأن كانت الاضعف في مساحة مجتمع المكلفين لديهم ايمان، وقناعة بالامتثال الذاتي بكون الضريبة واجب شرعي، وانتماء وطني، وتكافل اجتماعي، ولا ننسى الشعور لدى هؤلاء الخاضعين في احترام سيادة النظام الضريبي، وتطبيق القانون منطلقين من مبدأ أن للمواطن حقوق لدى الدولة، وعليه واجبات تجاهها.

الثاني / الالتزام بدوافع إجبارية: وهو امتثال ذاتي أو طوعي في خارجه، ولكنه الزامي في باطنه أي إن المكلفين يراجعون الهيئات الضريبية، والكشف عن انشطتهم التجارية للحصول على موافقة الادارة المالية براءة الذمة ليقوموا بدورهم بتقديمها إلى اجهزة حكومية أخرى تكون قد طالبت بها كشرط من شروط استكمال المستمسكات الرسمية لانجاز معاملاتهم مثل دوائر المرور العامة لتسجيل السيارات الانتاجية، أو هيئة تسجيل الشركات عند شراء الافراد في لاسهم شركة ما.

٥. الحصر الضريبي جهاز رقابي ساند: يعتبر نظام الحصر الضريبي الكفوء للفعاليات الاقتصادية والوظائف في العديد من الدول المتطورة جهاز رقابي ساند لقطاعات وهيئات أخرى للدولة وذلك من خلال كشف عمليات الغش، والاحتيال للمكلفين الذين يؤدون أنشطة مالية، أو بعض المهن الصحية، أو الاستشارية وهم لا يتمتعون بالمستوى العلمي المطلوب الذي يؤهلهم لممارستها، لأنّ نظام الحصر الضريبي الفعال يوجب على المكلفين تقديم الوثائق الشخصية وشهادات ممارسة المهن تتوافق مع صحة ممارستهم للنشاط المالي الخاضع للضريبة (شكري، ٢٠١٤: ٣٣).

ثالثاً: اساليب وصور الحصر الضريبي

يمكن تصنيف أساليب وصور الحصر الضريبي بناءً على الانشطة الاقتصادية المنظمة وغير المنظمة الى جزئيين:

١. الحصر الضريبي للأنشطة الاقتصادية المنظمة: يرى بعض الدارسين إن هذا المصطلح من منظور ضريبي يضم مستويات متفاوتة من مؤهلات التنظيم ويمكن أن نوضحها وفق المستويات الاتية: (امين، ٢٠٠٠: ١٣٣).

المستوى الاول: وجوب التسجيل لدى هيئة عامة، أو الحصول على رخصة لمزاولة المهنة كغرفة التجارة، أو اتحاد الصناعيين وماشابه

المستوى الثاني: خضوع النشاط إلى فرض تسجيل الاجازة، أو التجديد.

المستوى الثالث: خضوع النشاط إلى متطلبات التسجيل، والفحص من لدن هيئة مختصة، أو هيئات عامة أخرى لا علاقة لها بهيئة التسجيل، أو الترخيص مثل دائرة تسجيل الشركات، والسلطة النقدية في تأسيس الشركات المالية مثل الصيرفة، ومصارف القطاع غير الحكومي.

* وسائل الحصر الضريبي للأنشطة الاقتصادية المنظمة:

- الغطاء القانوني: إن القانون يمنح الحق للسلطة المالية في طلب الاوليات التي تحتاج اليها عن المكلفين الطبيعيين، والمعنويين من دوائر الدولة المختلفة، أو الهيئات المهنية، وفي الوقت نفسه يلزم هذا القانون هذه الهيئات بتنفيذ طلبات السلطة المالية، كما أن المشرع الضريبي فرض على هذه الهيئات اعطاء العلم للإدارة المالية بخصوص المعلومات الخاصة بالخاضعين ضريبياً دون أن تطلب هذه الادارة من هذه الجهات تلك المستندات، وهذا الغطاء القانوني لم يعطي الشرعية للدوائر، والهيئات التي تمنح شهادة ممارسة المهنة، أو الاجازات بإعطاء معلومات عن المكلفين فقط بل تجاوزت بعض هذه الدوائر الى جعل موافقة السلطة المالية شرطاً لا يمكن الاستغناء عنه لمنح هذه الاجازات، أو إتمام التصرفات المالية. (القره غولي، ٢٠١٠: ١٧).

- تحديد الجهات المخولة بمنح الاجازات: فضلا عن الغطاء القانوني يجب أن يكون للسلطة المالية حصر دقيق للأنشطة

بإخضاع الدخل للضريبة عند نشوءه فحسب الضرائب المباشرة بل تستوجب أيضاً متابعة ابواب استخدام هذا الإيراد الإنفاق مما يدعو إلى فرض الضرائب على الاستهلاك غير المباشرة وهناك عدة معايير للتجزئة بين هذين النوعين من الضرائب :

النوع الاول / عندما يكون الاستهلاك، أو الاستخدام وعاء الضريبة (الضرائب غير المباشرة) :

تحتل الضرائب غير المباشرة مكانة مرموقة في معظم التشريعات الضريبية المعاصرة ولاسيما في البلدان النامية فالحكومات تستحسن اللجوء إليها لوفّر حصيلتها، وسهولة جبايتها، فضلاً عن إنها لا تتعارض كثيراً مع مبادئ العدالة في توزيع الاعباء العامة، إذ ان استهلاك كل فرد عادة ما يتلائم مع دخله مما يجعل من الممكن عدّ هذا الاستهلاك وعاء صالحاً للضريبة، بكونه مقياس موضوعياً للمقدرة التكلفة للشخص، وتتجه الضرائب غير المباشرة إلى تتبع وقائع الثروة بمناسبة استعمالها، أو تداولها، فتقع بمناسبة الانتاج، أو الاستهلاك، أو تداول الثروة أو انتقالها وكما مبين ادناه: (العلي، ٢٠٠٧: ١٠٢).

١. الضرائب على الإنفاق : وهي التي تقع على استخدم الدخل، والثروة بمناسبة صرفه بمعنى آخر هي الضرائب التي تفرض على الفرد عندما يقوم بتداول السلع والخدمات، وتتفرع الاشكال التي تتخذها الضرائب على الإنفاق إلا أن اهمها هي : (دراز و ابو دوح، ٢٠٠٦: ٩٧).

أ - الضرائب الكمركية : عُرّفت الضرائب الكمركية منذ الازمنة الوسطى لتطور المدنية إذ افترض وجودها بظهور التنظيم الاجتماعي، والذي يشير الى قيام التجارة بين الامم والمجتمعات، وتطورت هذه الضرائب بنمي الحركة التجارية بين الدول، فمن جهة وعاء الضريبة الواقع يمكن التمييز بين ضريبة الاستيرادات، وضريبة الصادرات، وضريبة التجارة العابرة وكما يلي :

- ضريبة الوارد: هي الضريبة التي تفرض على البضائع الاجنبية الواردة من الخارج لأجل الاستهلاك في الداخل، وكذلك البضائع التي تؤخذ من المنطقة الغير مقيدة للاستهلاك الداخلي ونجد إن وعاء هذه الضريبة هو تلك المستلزمات التي تورد داخل حدود البلد، وهي من اشهر الاوعية الكمركية، وأكثرها انتشاراً، وتمتاز بغزارة حصيلتها الضريبية، وتحفيزها للتنمية الاقتصادية - ضريبة الصادر : وهي الضريبة التي تقع على البضائع المصدرة من الداخل إلى الخارج وكذلك ما يورد منها إلى المناطق الغير مقيدة ، وإن لم يصدر الى خارج حدود البلد، وغالبا ما تتفاوت نسب الضرائب الواقعة على تلك الشرائح الضريبية مع رغبة الدول في التقليل من تصدير تلك المواد، أو التشجيع على تصديرها .

- ضريبة التجارة العابرة : وهي الضريبة التي تقع على البضائع بمناسبة عبورها حدود الدولة من غير أن تكون هذه البضائع معدة

- طريقة المسح والبحث الميداني : تعد عملية حصر الخاضعين من خلال المسح والتفتيش الميداني من الفعاليات التي تعتمد عليها العديد من البلدان ولاسيما الدول النامية وفيما يخص العراق يظهر إن عملية المسح والتفتيش الميداني لم تكن وفق ما يخطط لها لحصر المكلفين في صور النشاط غير المنظم وهذا يعود إلى أسباب منها: (القره غولي، ٢٠١٠: ١٩).

الاول/ الافتقار للجهود المنظمة السابقة لأساليب المسح الميداني ، مثل عدم توفر خرائط جغرافية للمساحات المطلوب مسحها وهذا يؤدي إلى صعوبة حصر النطاق الجغرافي المراد مسحه أو تفتيشه.

الثاني/ تباين مستويات الكفاءة والفاعلية والخبرة بين الكوادر القائمة بعمليات المسح والتفتيش الميداني، وهذا يعود إلى فسح المجال للموظفين كافة بالمساهمة في عمليات المسح ، بينما يجب أن يكون هناك نوع من التفاعل والتقارب بين الموظفين القائمين بعمليات التفتيش من حيث الخبرة والاداء والكفاية والمستوى العلمي والمساءلة والفحص الضريبي .

- اسلوب الاخبار السري أو الإبلاغ : بموجب هذه الطريقة يحصر الخاضعون ويسجلوا في الادارة الضريبية او احد فروعها من خلال قيام بعض المخبرين بالإبلاغ عن الأشخاص المتهربين ضريبياً، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين ، فالمخبر هو من يعطي المعلومات الفعلية شفويّاً أم خطياً الى السلطة المالية كان أحد المكلفين قد أخفاها أو يعمل على إخفائها وتؤدي هذه المعلومات الى تثبيت الضريبة وفرضها أو زيادتها ، وهذا ما جاء بنص المادة (٥٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل الخاصة بمكافاة المخبرين ، ويعتبر الاخبار مع اسم صاحبه من الأمور السرية المنصوص عليها في المادة (٥٣) من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل (السامرائي و العبيدي، ٢٠١٢: ٧٥).

- طلب المعلومات من الخاضعين المسجلين عن نشاطاتهم مع الغير: يجبر القانون الضريبي المكلفين بالتصريح عن فعاليتهم التجارية، أو المهنية الخاضعة للضريبة، ولضعف الحس الضريبي في أغلب البلدان النامية لا نجد انذاك العديد ممن يقوموا بأداء الواجب القانوني، بالإفصاح الشفاف عن الموجود المالي الحقيقي، وكذلك ندرة قيام الافراد في التبليغ عن المتهربين ضريبياً على الرغم من معرفتهم معلومات تهيئها صورة الأنشطة الاقتصادية التي يؤديها مع عملائهم، تتعلق بمكلفين تهربوا، أو يرغبون بالتهرب من الضريبة بمختلف الطرائق والاساليب. (نصر، ٢٠١٠: ١٦٢).

رابعا : تقسيم الاوعية الضريبية الخاضعة للحصر الضريبي تلجأ الادارات الضريبية إلى الاعتماد على اشكال فنية عديدة للأوعية الضريبية، وإن كانت بمجملها تنطبق على دخول وثروات المكلفين ذاتهم وتعتمد البلدان الحديثة على هذه الصور من أجل تحقيق أهداف النظام الضريبي، التي تتطلب عدم الاكتفاء

النوع الثاني / عندما يكون الدخل أو رأس المال وعاء الضريبة الضرائب المباشرة :

تحتل الضرائب المباشرة أهمية كبيرة في معظم التشريعات الضريبية وذلك بسبب عدها أوسع أنواع الضرائب انتشاراً كما إن تجدد التبادلات الاقتصادية وتعددتها والازدياد المضطرد للدخول الخاص بالمكلفين الطبيعيين أو المعنويين يؤدي إلى توسيع قاعدتها، ويمكن تصنيفها كالآتي :

١. الضرائب على رأس المال: وهي الضرائب التي تتخذ من رأس المال وعاء لها أي أنها تقع على مجموع ما يملكه المكلف من قيم استخدام في لحظه معينه يتشابه في ذلك ان تأخذ الشكل العيني كأرض، أو عقار، أو بضائع صناعية، أو استهلاكية، أو موجودات مالية أسهم وسندات أو نقود (العمرى، ١٩٨٩: ١٢). وتتضمن الضرائب على رأس المال الأنواع الآتية: (الصكبان، ١٩٧٦: ٢١٨).

أ- الضريبة السنوية أو الضريبة العادية على رأس المال: تتخذ هذه الضريبة من القيمة السنوية لمقدار ثروة الفرد، أو لجزء منها وعاءً لها، وغالباً ما تكون أسعارها واطئة لأن وعائها من الاتساع مما يسمح في الحصول على إيرادات ضريبية غزيرة .

ب- الضريبة الاستثنائية على رأس المال: هي الضرائب التي تقع على رأس المال في الاوقات الاستثنائية ولاسيما في ازمنا الحرب، وتتباين هذه الضريبة مع سابقتها؛ إلا أنها تختلف عنها في سعر الضريبة ففي حين يكون سعر الضريبة السنوية واطناً بينما نجد الضريبة الاستثنائية تفرض بسعر اكثر ارتفاعاً لمقابلة نفقات الدولة المترتبة في تلك الظروف الطارئة .

ج- الضريبة على مجموع التركات: وهي الضريبة التي تفرض على ثروة المكلف في وقت زمني محدد والحادثة المنشئة لها هي الوفاة والضريبة على التركات تفرض في مناسبة معينة، وهي تحول ذمة الاموال من المتوفي المورث الى افراد اخرين الورثة وهي تفرض بصورتين، اما تقع على مجموع الاموال المتروكة، او تقع الضريبة على حصة الوارث بعد مقاسمة صافي قيمة الاموال المتروكة بينهم كورثين (احمد، ٢٠١٢: ٩٠).

٢. الضرائب على الدخل: تتمثل الضرائب على الدخل في تلك الضرائب التي تعتمد على الدخل وعاء لها أي إن المادة الخاضعة للضريبة هو الدخل الذي ينتج او يتحصل للفرد الطبيعي، أو المعنوي، وتفرض بناءً على ما يحققه المكلف من عناصر تفرض عليها الضريبة في وقت زمني محدد سواء كان شهراً أو عام وهذه الضريبة اما أن تكون بصورة ضريبة نوعية على رواتب العاملين واجورهم، والارباح التجارية، والصناعية أو تكون ضريبة عامة على مجموع عناصر دخل المكلف، ومهما يكن من مسألة المقارنة بين الضرائب النوعية والضريبة العامة على الدخل، فإن معظم البلدان في الوقت الحاضر تعتمد على كل منهما في تنظيم وعائها الضريبي، وإن كان مستوى الاعتماد على أي منهما يتباين من بلد الى اخر بحسب المستجدات السياسية،

للاستخدام المحلي أي إن وعاءها الضريبي هو البضائع العابرة، ولهذا النظام فضلاً عن أهميته الأساسية فيما يتعلق بالبلدان الحبيسة بتوفير معابر لموانئ البلدان الواقعة على البحر، فوائد أخرى بإنعاش حركة النقل الداخلي في أقاليم الدول الساحلية مما ينعكس إيجاباً على الأنشطة الاقتصادية الأخرى. (يونس، ٢٠٠٤: ١٣٦).

ب- الضرائب على المبيعات: وهي الضريبة التي تفرض على السلع الصناعية سواء كانت محلية أو مستوردة، وكذلك تفرض على الخدمات التي يبذلها الشخص لقاء مقابل عن هذا العمل (كراجة و عبادي، ٢٠٠٢: ٤١).

ويقوم بأدائها كل من المصنع، والتاجر إلى الإدارة الضريبية بعد توريدها من المقتني أو المستهلك الذي يقع عليه عبئها، وتفرض ضريبة المبيعات على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى يكلف فيها المنتج الصناعي، والمستورد، ومستخدمي الخدمة بتحصيل الضريبة وتوريدها، والثانية يضاف فيها إلى الخاضعين السابقين تاجر الجملة، والثالثة يضاف فيها إلى جانب ما سبق تاجر التجزئة. (نصر، ٢٠١٠: ١٧١).

ج- الضرائب على الإنتاج: تعد هذه الضرائب اداة تستخدمها الاجهزة الحكومية لفرض الضريبة عندما يكون انتاج السلع محلياً مورداً للضريبة، وبناءً على هذا الاساس فالواقعة المنشئة لها هي واقعة الانتاج، وتفرض هذه الضرائب أما بشكل مبلغ محدد، أو بنسبه مئوية من كلفة الانتاج، وكما يطلق عليها رسوم الانتاج وقد توخذ في أي مرحلة من مراحل التصنيع، أو الانتاج إذ يقوم بدفعها المنتج، ويضيف قيمة الضريبة لسعر بيع الوحدة للمستهلك. (نور و سعد، ٢٠٠٣: ١٦).

٢. الضرائب على التداول: تفرض الضرائب على تداول الدخل مثل رسوم التسجيل في دوائر المرور، ورسوم دوائر التسجيل العقاري، ورسوم الطابع، فالوعاء الضريبي في هذه الضرائب يعتمد على حجم الاموال المتداولة سواء كانت هذه الاموال منقولة، أو غير منقولة، وتتناسب حصيلة الضرائب على التداول بناءً على حجم الاوعية الخاضعة لها، وأنواعها، وقد كانت هذه الضرائب في بدء نشوئها تؤدي من لدن المكلفين مقابل خدمة تقدمها اليهم الدولة، تتمثل في تأييد وجود التصرف من الناحية القانونية أي اضافة صفة الشرعية على المعاملة المالية، وكانت مواردنا تتلأم إلى حد ما، والخدمة المؤداة وبذلك يمكن إطلاق تسمية رسوم عليها؛ لأنها كانت متباينة، وتتناسب وتكاليف الخدمة المقدمة من الدولة، أو المنفعة التي يحصل عليها الفرد، ولكن قيمة هذه الفرائض في العصر الحالي أصبحت تفوق الخدمة التي تؤدي مقابلها، لا بل إن قيمتها أصبحت تتناسب، والوعاء الخاضع لها، ولا علاقة لها بتكاليف الخدمة التي تؤديها الدولة، ولا يتم النظر في تحديدها مقدار المنفعة التي تعود على مقدمها، وبذلك نكون بصدد ضريبة، ولسنا أمام رسم بالمعنى المحدد له فعلاً (العلي، ٢٠١١: ١٤٢).

خلالها لإبائها موارد استخدام هذه العوائد في مختلف البرامج التنموية والاستثمارية ذات العائد الايجابي للفرد مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الاجنبية بخصوص ذلك .

الاطار العملي

❖ وصف عينة البحث وعرض النتائج وتحليلها

لقد تم التطرق في السابق الى مفهوم الحصر الضريبي وخصائصه وكذلك التعرف على مفهوم العوائد الضريبية والهيكل الضريبي المعتمد في العراق ، اما عينة البحث فتتمثل بمحورين، الأول هو (الحصر الضريبي) ويحتوي هذا المحور على (١٢) فقرة، إما الثاني فهو محور (العوائد المالية) ويحتوي هذا المحور على (١٢) فقرة، وإن هذه العينة العمدية للبحث توصف بانها مكونة من (١٠٠) شخصاً منهم (٢٠) شخصاً من موظفي الهيئة العامة للضرائب / فرع الديوانية التي اقتصرت على من هم بدرجة (مدير، معاون مدير، رئيس مخمنين، مخمن ، مدقق) و (٣٠) شخصاً من المكلفين التي اقتصرت على (أستاذ جامعي، مراقب حسابات، محاسب، محامي، صيدلي) وقد اعتمد البحث في منهجية على الاستبانة واستخدام مقياس ليكرت الخماسي وكما مبين بالملاحق رقم (١) كأداة لجمع البيانات والمعلومات والتي أعدت من الباحث بالاعتماد على الدراسات والكتب وآراء بعض المختصين بهذا الموضوع وكونها تتيح فرصة اكبر لعينة البحث ليعبروا عن آرائهم بحرية وصراحة

اولاً: الإحصاءات الوصفية

- تحليل معلومات الخصائص الشخصية لعينة البحث :

أ - التوزيع التكراري حسب الجنس :

في الجدول أدناه يتم عرض التكرارات والنسب المئوية الخاصة بكل جنس للعينة قيد الدراسة ، وكما هو مبين ادناه

جدول (١) يبين التكرارات والنسب المئوية موزعة حسب الجنس			
النسبة التجميعية	النسبة المئوية %	التكرارات	الجنس
53	53%	53	ذكر
100.0	47%	47	انثى
	100.0	100	Total

(٣٩ %)، بينما شملت استثمارات الاستبيان (39) أيضاً من الفئة العمرية (30-40) سنة وبنسبة مقدارها (٣٩%)، وشملت استثمارات الاستبيان (15) من الفئة العمرية (40-50) سنة وبنسبة مقدارها (15%)، وشملت استثمارات الاستبيان (7) من الفئة العمرية (اكثر من ٥٠) وبنسبة مقدارها (7%).

والاجتماعية، والاقتصادية في كل بلد. (نور و سعد ، ٢٠٠٣ : ١٩).

ولتحديد المفهوم المالي للدخل فإن هناك نظريتان تبين هذا المفهوم وكما مبين ادناه :

اولها : نظرية المنبع : عُرِّفَت بانها كل ثروة متكونة بالوقت الحاضر وبصورة نقدية، أو تسمح للتقدير النقدي يمتلكها الفرد الخاضع بصفة دورية في مدة زمنية معينة تجعله يشبع حاجاته بتداولها دون المساس بمصدرها وهو رأس المال (الدجيلي ، ١٩٨٨ : ٣٥).

ثانيها : نظرية الإثراء او نظرية الميزانية :

تُعد هذه النظرية أكثر اتساعاً في بيان المقصود بالدخل، إذ يمثل دخلاً بناءً على هذه النظرية كل زيادة إيجابية في ذمة الفرد في مدة معينة أياً كان منبع هذه الزيادة سواء امتازت هذه الزيادة بالدورية، أو الانتظام أو لم تتماز بذلك. (الصكبان ، ١٩٧٦ : ٢١٨).

وظهرت هذه النظرية من جراء تزايد النفقات العامة، وكذلك كنتيجة لتضييق نظرية المصدر من معنى الدخل وما تبع ذلك من عدم تحقق مبدأ العدالة فليس من العدل أن لا تفرض الضريبة على المكلف الذي حقق مورد كبير من نشاط عارض بينما تفرض الضريبة على المكلف البسيط الذي يحقق اجر او راتب قليل ومنخفض لأنَّ هذا الاجر، أو الراتب يتم دفعه بشكل دوري ومنتظم ، وعلى وفق هذه النظرية يقع في دائرة الدخل الايرادات العرضية التي لا يتوافر فيها شرطي الدورية والاستمرار والايادات الرأسمالية المتأتية عن بيع أحد الموجودات الثابتة إذ تمثل ثروة جديدة يمكن التصرف فيها دون أن يكون هناك مساس بمصدرها. (يونس، ٢٠٠٤ : ١٣٨). ويرى الباحث إن نجاح عملية الحصر الضريبي مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالسلطات التنفيذية وما تقدمه من خطط وبنى تحتية للاقتصاد تبين من

من النتائج المبينة في الجدول أعلاه ، نجد ان العينة قيد الدراسة ضمت (53) من الذكور وبنسبة مئوية مقدارها (53%) و(٤٧) من الاناث وبنسبة مئوية مقدارها (47%).

ب - توزيع التكراري حسب الفئة العمرية :

توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية التي تم تضمينها في الجدول (2) اذ يتبين ان استثمارات الاستبيان شملت (39) استمارة من الفئة العمرية (اقل من ٣٠) سنة وبنسبة مقدارها

جدول (٢) يبين التوزيع التكراري والنسب المئوية والتجميعية حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	التكرارات	النسبة المئوية %	النسبة التجميعية %
اقل من ٣٠	39	39%	39
30- 40	39	39%	78
40- 50	15	15%	93
من ٥٠ فأكثر	7	7%	100
Total	100	100%	

شملت استمارات الاستبيان (٣٤) من الذين يحملون شهادة بكالوريوس ونسبة مقدارها (٣٤%)، وكذلك شملت استمارات الاستبيان (٢٠) من الذين يحملون شهادته الماجستير ونسبة مقدارها ٢٠%، وايضاً شملت استمارات الاستبيان (١٤) من الذين يحملون شهادة الدكتوراه ونسبة مقدارها ١٤% .

ج- الجداول التكرارية حسب مستوى التعليم الجداول التكرارية حسب مستوى التعليم قد تم تضمينها في الجدول (3) اذ يتبين ان استمارات الاستبيان شملت ١٠ من الذين يحملون شهادة الاعدادية ونسبة مقدارها (١٠%) و(٢٢) من الذين يحملون شهادة دبلوم ونسبة مقدارها (٢٢%)، وايضاً

جدول (٣) يبين التكرارات والنسب المئوية موزعين حسب المستوى الاكاديمي

التحصيل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية %	النسبة التجميعية %
اعدادية	10	10%	١٠
دبلوم	22	22%	32
بكالوريوس	٣٤	34%	66
ماجستير	20	20%	86
دكتوراه	14	14%	100
Total	100	100.0	

اختصاص ادارة الاعمال بلغ (١٩) ونسبة مئوية قدرها (١٩%)، بينما بلغ عدد المختصين في اختصاص الاقتصاد (١٧) ونسبة مئوية قدرها (١٧%). بينما بلغ عدد المختصين في اختصاص القانون (٣) ونسبة مئوية قدرها (٣%). اما اختصاص الصيدلة بلغ عدد المختصين (١) ونسبة مئوية قدرها (١%).

د - الجداول التكرارية حسب الاختصاص : من الجدول ادناه نجد أن التكرارات ونسبها حسب الاختصاص حيث نلاحظ ان اختصاص المحاسبة في العينة قيد الدراسة قد بلغ (٣٤) ونسبة مئوية مقدارها (٣٤%)، بينما بلغ عدد المختصين في العلوم المالية والمصرفية ضمن العينة قيد البحث 26 ونسبة مئوية قدرها (26%)، وبلغ عدد المختصين في

جدول (٤) يمثل التكرارات ونسبها والنسبة التجميعية حسب الاختصاص

الاختصاص	التكرارات	النسبة المئوية %	النسبة التجميعية %
محاسبة	34	٣٤%	٣٤
علوم مالية ومصرفية	26	٢٦%	٦٠
ادارة اعمال	١٩	١٩%	٨١
اقتصاد	١٧	١٧%	٩٠
قانون	٣	٣%	٣٥
صيدلة	١	١%	
Total	١٠٠	١٠٠	١٠٠

هـ - الجداول التكرارية حسب العنوان الوظيفي :

الجدول رقم (٥) يبين التكرارات ونسبها حسب العنوان الوظيفي اذ نلاحظ ان موظفي الهيئة العامة للضرائب توزعت الاستثمارات عليهم حيث الموظف بدرجة مدير قد بلغ عدد الاستثمارات لهم (٢) استثماراً وبنسبة مئوية مقدارها (٤%)، بينما بلغ عدد الاستثمارات الموزعة على معاون مدير ٣ استثماراً وبنسبة مئوية قدرها (٦%)، و عدد الاستثمارات الموزعة على رئيس مخمنين بلغ (٢) استثماراً وبنسبة مئوية قدرها (٤%)، بينما بلغ عدد

الاستثمارات الموزعة على مخمن ومدقق كانت (٦) و(٧) استثماراً وبنسبة مئوية قدرها (١٢%) و(١٤%) على التوالي. اما الاستثمارات الخاصة بالمكلفين فقد بلغ عدد الاستثمارات الى (استاذ جامعي، مراقب حسابات ، محاسب ، محامي، صيدلي) هي(١,٨,٧,٣,١) وبنسبة (٢٢%,١٦%,١٤%,٦%,٢%). على التوالي

جدول (٥) يبين التكرارات ونسبها حسب العنوان الوظيفي

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة
موظفي الهيئة العامة للضرائب	مدير	٢	٤%
	معاون مدير	٣	٦%
	رئيس مخمنين	٢	٤%
	مخمن	٦	١٢%
	مدقق	٧	١٤%
	الكلي	٢٠	٤٠%
	استاذ جامعي	١١	٢٢%
المكلفين	مراقب حسابات	٨	١٦%
	محاسب	٧	١٤%
	محامي	٣	٦%
	صيدلي	١	٢%
	الكلي	٣٠	٦٠%
الاجمالي		٥٠	١٠٠%

المحور الاول: نظام الحصر الضريبي
لتحديد أولوية واهمية المتغيرات ضمن النظام الحصر الضريبي
بالاعتماد على الوسط الحسابي الاكبر وكم هو مبين في الجدول

جدول رقم (٦) يبين التكرارات والنسب المئوية والايواسط الحسابية والانحراف المعياري لفقرات محور نظام الحصر الضريبي.

رقم (٦)

الفرقة	لا أتفق تماماً	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة	ترتيب الاهمية
١ prg	10	2٢	٢٦	٢٤	١٨	٢43٤	1.764	مرتفع	5
النسبة	١٠%	٢٢%	٢٦%	٢٤%	١٨%				
٢ prg	2١	12	٢٠	٢٦	٣٠	٩76٣	1.854	مرتفع	8
النسبة	١٢%	١٢%	٢٠%	٢٦%	٣٠%				
٣ prg	9	15	24	34	18	٥73٤	1.527	مرتفع جداً	3
النسبة	٩%	١٥%	٢٤%	٣٤%	١٨%				
٤ prg	5	11	32	22	30	3.830	1.321	مرتفع	12
النسبة	٥%	11%	32%	22%	30%				

5 prg	التكرارات	20	16	30	22	12	4.006	1.453	مرتفع	7
	النسبة	%20	%16	%30	%22	%12				
6 prg	التكرارات	10	12	22	30	26	3.945	1.563	مرتفع	9
	النسبة	%10	%12	%22	%30	%26				
7 prg	التكرارات	10	11	20	34	25	4.660	.941	مرتفع جداً	1
	النسبة	%10	%11	%20	%34	%25				
8 prg	التكرارات	12	8	16	30	34	4.622	1.322	مرتفع جداً	2
	النسبة	%12	%8	%16	%30	%34				
9 prg	التكرارات	17	15	30	24	14	3.892	1.423	مرتفع	10
	النسبة	%17	%15	%30	%24	%14				
10 prg	التكرارات	6	10	18	30	36	4.321	1.632	مرتفع	4
	النسبة	%6	%10	%18	%30	%36				
11 prg	التكرارات	12	15	26	15	32	4.077	1.231	مرتفع	6
	النسبة	%12	%15	%26	%15	%32				
prg 12	التكرارات	16	17	20	17	30	3.864	1.876	مرتفع	11
	النسبة	%16	%17	%20	%17	%30				
المجموع		الوسط الحسابي العام					4.167	0.790	مرتفع	

الرابعة بالمرتبة الاخيرة والتي تشير الى (إن قيام الهيئة العامة للضرائب بالفحص الدوري لسجلات المكلفين وتثبيت كافة المعلومات خاصتا للجدد منهم سيهم في فاعلية نظام الحصر الضريبي) وبوسط حسابي قدرة (3.830) وانحراف معيار بلغ (1.321). اما بقية الفقرات فقد امتلك اهمية نسبية ومستوى اجابة متفاوتة ، حسب الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية المتفاوتة .

المحور الثاني: العوائد المالية

لتحديد أولوية واهمية المتغيرات ضمن النظام العوائد المالية ، بالاعتماد على الوسط الحسابي الاكبر وكم هو مبين في الجدول رقم (٧).

توضح النتائج الواردة في الجدول (٦) والذي يتضمن فقرات نظام الحصر الضريبي الى أن هناك نسبة اتفاق لهذا المحور ، اذ تشير نتائج المعدل العام للاوساط الحسابية لعينة البحث حيث تتضح من خلال الوسط حسابي اذ بلغ (4.167) وبانحراف معياري (0.790) وهو اعلى من الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي المعتمد في هذه الدراسة والبالغ (3) الأمر الذي يشير إلى اتجاه إيجابي في استجابة عينة الدراسة ، ويتضح من خلال الجدول (٦) ان الفقره (٧) والتي تشير الى ان (إن ضعف مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين يؤدي الى عدم دقة حصر الشرائح الضريبية) قد حصلت على اعلى وسط حسابي (4.660) وانحراف معياري (0.941) والتي أسهمت في إغناء هذا البُعد ، فضلا عن كونها حصلت على المرتبة الاولى . بينما جاءت الفقرة

جدول (٧) يبين التكرارات والنسب المئوية والايوساط الحسابية والانحراف المعياري لفقرات محور العوائد المالية.

الترتيب الاهمية	مستوى الاجابة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً	الفقرة
8	مرتفع	٠.٥١1	١٧٥.٤	6١	0٢	30	2٢	12	١ Prg التكرارات
				%١٦	%٢٠	%٣٠	%٢٢	%١٢	النسبة
9	مرتفع	1.433	.142٤	٢٥	٢٤	٢٠	٥1	١٦	٢ Prg التكرارات
				%٢٥	%٢٤	%٢٠	%١٥	%١٦	النسبة
12	مرتفع	1.426	٨٧٢.٣	21	26	20	19	14	٣ Prg التكرارات
				%٢١	%٢٦	%٢٠	%١٩	%١٤	النسبة
11	مرتفع	٩٦٧.٠	٩٨٣3.	27	25	22	16	10	٤ Prg التكرارات
				٢٧%	٥%2	2٢%	٦%1	%١٠	النسبة
4	مرتفع جداً	1.623	4.523	12	20	27	18	23	٥ Prg التكرارات
				%12	%20	%27	%18	%23	النسبة
5	مرتفع	1.521	4.230	28	26	20	14	12	٦ Prg التكرارات
				%28	%26	%20	%14	%12	النسبة
10	مرتفع	1.041	3.987	23	24	22	16	15	٧ Prg التكرارات
				%23	%24	%22	%16	%15	النسبة
١	مرتفع جداً	1.427	4.753	30	25	20	11	14	٨ Prg التكرارات
				%30	%25	%20	%11	%14	النسبة
7	مرتفع	1.329	4.201	17	21	26	17	19	٩ Prg التكرارات
				%17	%21	%26	%17	%19	النسبة
٢	مرتفع جداً	0.982	4.724	26	25	21	15	13	١٠ Prg التكرارات
				%26	%25	%21	%15	%13	النسبة
3	مرتفع جداً	1.205	4.673	26	15	22	18	19	١١ Prg التكرارات
				%26	%15	%22	%18	%19	النسبة
6	مرتفع	1.734	4.212	21	19	21	20	19	Prg 12 التكرارات
				%21	%19	%21	%20	%19	النسبة
	مرتفع	1.311	4.289	الوسط الحسابي العام					مجموع الفقرات

(الفرضية الصفرية) والتي تنص على انه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية " اما الفرضية الثانية والتي تكون بحد من الفرضية الاولى (الفرضية البديلة) والتي تنص " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية " من خلال توظيف معامل الارتباط البسيط .

اما الفرضية الثانية فقد ركزت على فرضيتي اختبار الاولى هي فرضية الصفرية والتي تنص على انه "لا توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية " والفرضية الثاني هي فرضية البديلة والتي تنص على انه " توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية " والاختبار صحة الفرضي أعلاه يمكن من خلال استعمال أسلوب تحليل الانحدار (Simple-Regression) من خلال توظيف البرنامج الجاهز العلوم الاجتماعية (Statistical Packages for Social Science) (SPSS-25)

١. اختبار فرضيات الدراسة

يشتمل هذا المبحث علاقات الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة اختبار الارتباطات

لغرض دراسة قوة العلاقة بين محور نظام الحصر الضريبي ومحور العوائد المالية لابد من ايجاد الارتباطات بين محوري الدراسة الحالية وتوظيفها في اختبار صحة الفرضية المدروسة وكما يأتي:

جدول (٨) يبين قوة الارتباط بين محور نظام الحصر الضريبي ومحور العوائد المالية

قرار الباحث	العوائد المالية	متغيرات الدراسة
قبول الفرضية البديلة	0.879**	CORR
ورفض فرضية العدم	0.001	Sig
	١٠٠	N

يتناول هذا الجانب عرض و تحليل ومناقشة نتائج اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة والذي تضمنته الفرضية الرئيسية التي تشير الى انه (توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية). ولغرض اختبار هذا التأثير يتعين علينا استعمال مجموعة من الاختبارات والتي تتمثل بمعادلة الانحدار الخطي البسيط و اختبار (F) لاختبار المعنوية، واختبار (T)، ومعامل التحديد أو التفسير (R^2) لمعرفة نسبة التفسير للمتغير المستقل من المتغير المعتمد.

توضح النتائج الواردة في الجدول (٧) والذي يتضمن فقرات العوائد المالية الى أن هناك نسبة اتفاق لهذا المحور ، اذ تشير نتائج المعدل العام للأوساط الحسابية لعينة الدراسة حيث تتضح من خلال الوسط حسابي اذ بلغ (4.289) وبانحراف معياري (١.٣١١) وهو اعلى من الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي المعتمد في هذه الدراسة والبالغ (3) الأمر الذي يشير إلى اتجاه مرتفع في استجابة عينة الدراسة، ويتضح من خلال الجدول (٧) ان فقره (٨) والتي تشير الى ان (ان جوا الوظيفة الحالي للسلطة الضريبية سيصبح مؤهلا فيما بعد للعمل بكافة صنوفها ويتوفر نظام الكتروني محوسب دقيق وكفوء) قد حصلت على اعلى وسط حسابي (4.753) وانحراف معياري (1.427) والتي أسهمت في إغناء هذا البعد ، فضلا عن كونها حصلت على المرتبة الاولى . بينما جائت الفقرة الثالثة بالمرتبة الاخيرة والتي تشير الى (إن امتلاك القائمين بعملية الحصر الضريبي لصفات العدالة والحيادية يسهم في رفع العوائد المالية للدولة) وبوسط حسابي قدرة (3.872) وانحراف معياري بلغ (١.٤٢٦). اما بقية الفقرات فقد امتلكت اهمية نسبية ومستوى اجابة متفاوتة ، حسب الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية المتفاوتة.

ثانيا : اختبار فرضيات البحث

يركز هذا الجانب الى اختبار مجموعة من الفرضيات الرئيسية الخاصة بالبحث من خلال توظيف مجموعة من الأساليب الاحصائية الملائمة، من خلال اختبار قوة العلاقة بين محوري الدراسة وذلك من خلال اختبار فرضيتين الفرضية الاولى

من خلال النتائج المعروضة في جدول أعلاه ، نجد ان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية طردية قوية بين محور نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية وقدرت هذه العلاقة بـ (0.879) وعند مستوى دلالة معنوية ($P < 0.01$). الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم التي تنص (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية) وقبول الفرضية البديلة التي تنص (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية). اختبار فرضيات التأثير

جدول (٩) يبين قيم معامل الانحدار بين العوائد المالية و نظام الحصر الضريبي

المتغيرات	المعاملات	الخطأ العشوائي	قيمة t	المعنوية (Sig)	قيمة F (F C)	المعنوية (Sig)
الحد الثابت	-4.32	5.03	-0.859	0.5432	9.653	0.000
نظام الحصر الضريبي	2.542	0.635	4.003	0.000		

معامل التصحيح = 0.٨47

معامل التصحيح المصحح = 0.794

وقبول الفرضية البديلة التي تنص (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية).
٢. توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية حيث ان زيادة نظام الحصر الضريبي بمقدار مستوى معين يؤدي ايجابيا في زيادة العوائد المالية للدولة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات تمثلت بالاتي :
١. إن ضعف مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين يؤدي الى عدم دقة حصر الشرائح الضريبية وذلك من خلال العوائق والصعوبات التي تواجه القائمين بعملية الحصر الضريبي في تلك الشرائح ذات المستوى المتوسط من ذلك الوعي الضريبي.
 ٢. إن نظم المعلومات المعتمدة في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية تواجه صعوبة في تزويد المعلومات الكافية لغرض حصر الاوعية الضريبية بصورة واضحة ودقيقة.
 ٣. اتجاه الهيئة الضريبية على التركيز في إجراءات الحصر الضريبي على الأنشطة الاقتصادية الرسمية وعدم رفع مستوى الوسائل والطرق التي تسهم في حصر الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة.
 ٤. حجم الاتساع الأفقي، أو العمودي في السلطة الضريبية لايتلائم من حيث مستوى عدد السكان في الدولة، وحجم الأنشطة الاقتصادية التي تفرض عليها للضريبة مما يؤثر سلباً على نوعية الخدمات المقدمة، وفاعلية اساليب الحصر الضريبي، إذ يُعاني الهيكل الضريبي من نقص في الكوادر الفنية والعملية اللازمة.
 ٥. أن من عوامل ضعف فاعلية نظام الحصر الضريبي هو السياسة الانفاقية المتبعة في تقديم الخدمات فكما كان مستوى الخدمات المقدمة كبيراً ادى ذلك الى توجه الافراد المكلفين طوعاً لتسهيل عملية حصر دخولهم الضريبية وبالعكس .

التوصيات

- وفي ضوء الاستنتاجات اعلاه يوصي البحث بالتوصيات الاتية:
١. التوجه الى نشر الوعي الضريبي بين شرائح المجتمع، وتحفيزهم على أداء واجباتهم الضريبية بصورة طوعية ويتم

٢. اختبار تأثير نظام الحصر الضريبي على العوائد المالية تتناول هذه النقطة اختبار الفرضية الرئيسية القائلة بانه (توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية) ولأجل ذلك تمت الاستعانة بمعادلة الانحدار الأتية: -

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X \Rightarrow Y = -4.32 + 2.542 X$$

ومن معادلة الانحدار أعلاه ومن النتائج الواردة في الجدول (٩) يلاحظ انه عند زيادة نظام الحصر الضريبي بمقدار وحدة واحدة فان العوائد المالية سوف يتأثر بالزيادة بمقدار (٢.٥٤٢) ، الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة ايجابية ومعنوي لنظام الحصر الضريبي على العوائد المالية ، وهذا يؤدي إلى إمكانية القول أن نظام الحصر الضريبي سيكون لديها دور ايجابي في النهوض بالعوائد المالية ، فضلا عن ذلك فانه يمكن اختبار فرضية العدم مما يشير إلى رفض فرضية العدم " توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية "وبما أن اختبار (t) لمعامل قيمة بيتا (B) قد بلغ (4.003) وهو دليل على معنوية معامل بيتا. وبما أن قيمة (F) المحسوبة (9.653) وهي قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٥% أي بمستوى ثقة قدرة (٩٥%)، وهذا دليل على معنوية النموذج المحدد للدراسة الحالية.

اضافة الى ذلك يلاحظ من الجدول (٩) أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.847) ومعامل التحديد المصحح قدرة (0.794) والذي يبين أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية والتي تدل على أن (٧٩.٤%) من التغيرات التي تحدث في العوائد المالية يعود لنظام الحصر الضريبي التي ، فضلا عن هذا فان النسبة المهملة البالغة (20.6%) تعود لمؤثرات خارجية وعشوائية أخرى غير داخل في أنموذج الدراسة الحالية.

نخلص مما تقدم اهم النتائج العملية التي تم التوصل اليها في البحث:

١. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية وقدرت هذه العلاقة بـ (0.879) وعند مستوى دلالة معنوية ($P < 0.01$). الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم التي تنص (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نظام الحصر الضريبي و العوائد المالية)

دراز، حامد عبد المجيد ، و محمد عمر ابو دوح . (٢٠٠٦). مبادئ المالية العامة . الاسكندرية : الدار الجامعية .

يونس، منصور ميلاد. (٢٠٠٤). مبادئ المالية العامة النفقات العامة الايرادات العامة . طرابلس: جامعة الفتح.

كراجة ، عبد الحلیم ، و عبادي ، هيثم . (٢٠٠٢). المحاسبة الضريبية . عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

العلي، عادل فليح . (٢٠١١). المالية العامة . عمان : اثراء للنشر والتوزيع.

نور ، عبد الناصر ، و سعد، نائل . (٢٠٠٣). الضرائب ومحاسبتها . عمان: دار المسيرة للنشر.

العلي، عادل فليح . (٢٠١١). المالية العامة القانون المالي والضريبي . عمان : اثراء للنشر والتوزيع.

العمرى ، هشام محمد . (١٩٨٩). الضرائب على الدخل . بغداد : مطبعة الجاحظ.

الصكبان ، عبد العال . (١٩٧٦). مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق . الموصل : مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.

احمد ، راند ناجي . (٢٠١٢). علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق . القاهرة : العاتك لصناعة الكتاب.

الدجيلي ، حسن عداي . (١٩٨٨). شرح قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل . بغداد ، مطبعة العصام.

ثانيا: الاطاريح والرسائل الجامعية

١. عبدالله محمود امين . (٢٠٠٠). تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق . بغداد: كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية .

٢. شاكر محمود القره غولي. (٢٠١٠). البطاقة الضريبية واجراءات الحصر الضريبي . بغداد : المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد .

٣. ايناس محمد حسين . (٢٠١٨). فاعلية نظم المعلومات المحوسبة في عملية الحصر الضريبي . بغداد: المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد .

طالب ، نظام جبار . (٢٠٠١). دور الادارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي . مؤتمر الاصلاح الضريبي / وزارة المالية (الصفحات ٧٧-٩١). بغداد : الهيئة العامة للضرائب.

جواد ، سرمد عباس. (٢٠٠٦). اسباب التهرب الضريبي في العراق. بحوث اعمال مؤتمر الاصلاح الضريبي (الصفحات ٢١٤-٢٣١). بغداد : وزارة المالية / الهيئة العامة للضرائب .

ذلك من خلال القيام بحملات توعية سمعية ومرئية ومكتوبة لغرض نشر الثقافة الضريبية وحث المكلفين على الالتزام بها. ٢. ايجاد وسائل للتنسيق مع دوائر الدولة الداعمة للضريبة كافة من خلال إنشاء نظام الكتروني يربط شبكات دوائر الدولة ذات العلاقة بالشبكة العنكبوتية الالكترونية مع أقسام وفروع الادارة الضريبية كافة وبالإضافة الى المنافذ الحدودية ودوائر التسجيل العقاري لضمان حصر الانشطة الضريبية للمكلفين. ٣. إن ايجاد قسم متخصص بالحصر الضريبي في الادارة الضريبية بالتعاون مع قسم الشركات والأقسام الأخرى في الهيئة سيعمل في النهاية على حصر الشرائح الضريبية بصورة كاملة ودقيقة خاصتا الانشطة المهنية والصنائع التي تمتاز بعدم تنظيم سجلات خاصة بها .

٤. العمل على توظيف الكوادر الضريبية ورفع مستوى المهارات المهنية لكوادر الهيئة العامة للضرائب من خلال زجهم في مختلف الدورات التدريبية في الخارج لغرض استقطاب التكنولوجيا والمعرفة في القطاع الضريبي في الدول المتطورة. ٥. إن العمل على منح الإعفاءات الضريبية المناسبة والتي تساهم في تخفيف حدة الوقع الضريبي على المكلف تؤدي بالنتيجة الى نجاح تطبيق الحصر الضريبي مع توفير افضل الخدمات العامة لأبناء البلد .

٦. ينبغي على الادارة المالية عدم الاعتماد فقط على الاقتصاد الريعية (النفط) بل البحث عن البدائل كي تأخذ في الحسبان نزوب الموارد النفطية والاتجاه الى موارد اخرى مع مراعاة الحالة المعيشية لأفراد المجتمع وطاقاتها .

المصادر

دراز، حامد عبد المجيد . (١٩٩٩). النظم الضريبية . الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر.

هلال، اسماعيل احمد . (٢٠٠٦). الاتجاهات الحديثة في نظم حصر الضريبة الموحدة على الدخل . مصر : كلية الحقوق جامعة المنصورة.

نصر، عمار السيد . (٢٠١٠). الاصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم . الاسكندرية.

وداعة ، حسين كامل. (٢٠١٧). العدالة الضريبية في الضرائب المباشرة. بيروت : مكتبة زين الحقوقية والادبية.

الشاعر، سمير . (٢٠١١). المالية العامة والتنظيم المالي الاسلامي . بيروت: المطبعة العربية ناشرون.

شكري، فهمي محمود . (٢٠١٤). اقتصاديات المالية العامة في الموازنة العامة والسياسة المالية . بغداد : مطبعة دار الحكمة.

العلي، عادل فليح. (٢٠٠٧). المالية العامة والتشريع المالي والضريبي . عمان : دار الحامد للنشر.

محسن ، حسن سالم. (٢٠١٦، ٩، ١٧). الحصر الضريبي ومدى مساهمته في الحد من التهرب الضريبي . مجلة الدنانير ، الصفحات ١٣٧-١٤٥، الجامعة العراقية .
السامرائي، يسرى مهدي ، و العبيدي، زهرة خضير . (٢٠١٣)، تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي . مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، الصفحات ١٦٧-١٨٥.

ملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القادسية

م/ إستمارة الإستبانة

الأستاذ الفاضل المحترم

تحية طيبة ..

أضع بين يدي جنابكم الكريم استبانته أعدها الباحث كأداة لجمع البيانات الخاصة بالبحث الموسوم (دور الحصر الضريبي في زيادة العوائد المالية للدولة / بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية) ، وهي جزء من متطلبات الانشطة العلمية ، على أمل أن يخرج هذا البحث بنتائج تخدم البحث العلمي وذلك من خلال دراسة وتحليل إجاباتكم على أسئلة الاستبانة وكلما كانت الإجابات دقيقة قدر الإمكان كلما كانت الفائدة اكبر وإن الإجابات التي سيتم الحصول عليها سيتم تطبيقها لأجل البحث العلمي.

مع فائق الاحترام والتقدير ..

الباحثين

إرشادات:

- بعد تفضلك بالاطلاع على كل سؤال ضع إشارة (✓) في الحقل الذي تراه مناسباً.
- أرجو الاطلاع على المفاهيم المرفقة في الاستبانة لتسهيل الإجابة على الأسئلة.
- في حالة وجود أية ملاحظات من قبلكم يرجى كتابتها في ورقة إضافية.
- لا حاجة لذكر الاسم على الاستبانة، ضماناً لحرية الإجابة.

الخصائص الشخصية لعينة الدراسة .

معلومات شخصية تتعلق بالمجيب عن الاستمارة (عينة البحث)

١. الجنس : ذكر أنثى

٢. العمر : أقل من ٣٠ سنة ٣٠- أقل من ٤٠ ٤٠- أقل من ٥٠ ٥٠ وأكثر

٣. التحصيل العلمي: إعدادية دبلوم بكالوريوس

ماجستير دكتوراه

٤. الاختصاص : محاسبة علوم مالية ومصرفية إدارة أعمال اقتصاد قانون صيدلة

٥-العنوان الوظيفي(موظفي الهيئة العامة للضرائب): مدير معاون مدير رئيس مخمنين مخمن مدقق

المحور الأول : نظام الحصر الضريبي : بانه عملية التحري عن أسماء ومقدار أنشطة ووظائف المكلفين الخاضعين للوعاء الضريبي سواء كانوا أفراد او شركات او هيئات .

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	تعاني الدول النامية من خطأ شائعاً في الكثير من اداراتها الضريبية يتمثل في عدم الاهتمام بأساليب واجراءات الحصر الضريبي					
٢	إن الاساليب الدقيقة لعملية الحصر الضريبي ترفع من مستوى فاعلية النظام الضريبي في العراق					
٣	إن فعاليات الحصر الضريبي تحتاج كادرً متخصصاً من ذوي الكفاءة والخبرة العلمية والتطبيقية لكي تظهر نتائج حصر المجتمع الضريبي فاعلة					
٤	إن قيام الهيئة العامة للضرائب بالفحص الدوري لسجلات المكلفين وتثبيت كافة المعلومات خاصتنا للجدد منهم سبهم في فاعلية نظام الحصر الضريبي					
٥	إن صعوبة الحصول على البيانات بسبب عوامل الحرب وما ينتج عنها من تلف وفقدان لبعض الأضابير له المرود السلبي في عدم نجاح نظام الحصر الضريبي					
٦	إن عدم حداثة طرق نظام الحصر الضريبي تؤدي إلى كبر حجم ظاهرة التهرب الضريبي					
٧	إن ضعف مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين يؤدي الى عدم دقة حصر الشرائح الضريبية					
٨	إن غياب اسلوب الاخبار السري أو الإبلاغ عن المجتمع الضريبي سواء كان خطياً ام شفويًا ينتج عنه ضعف في اجراءات الحصر الضريبي					
٩	إن من معوقات تطبيق نظام الحصر الضريبي الفعال هو عدم وجود معايير أو أعراف محلية محددة لتسهيل تطبيقه					
١٠	إن نظم المعلومات الممارس في الهيئة العامة للضرائب تواجه صعوبة في تزويد المعلومات الكافية لأجل حصر الاوعية الضريبية بصورة واضحة وشفافة					
١١	إن ايجاد قسم متخصص بالحصر الضريبي في الادارة المالية بالتعاون					

مع قسم الشركات سيسهم في النهاية الى حصر الشرائح الضريبية بصورة كاملة ودقيقة
 ١٢ إن منح الاعفاءات الضريبية التي تساهم في تخفيف الضغط الضريبي على المكلف تؤدي في نهاية الامر الى نجاح تطبيق الحصر الضريبي

المحور الثاني : العوائد المالية : هي ضريبة مالية تلزمها الدولة جبراً على المجتمع حسب قدر طاقته بما تمتلكه من حق السيادة وتسلم دون مقابل لأجل تغطية الاعباء العامة .

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١	إن تفعيل الإعلام الضريبي يؤدي الى سهولة اجراءات الفحص الضريبي وبالتالي زيادة العوائد المالية لخزينه الدولة .					
٢	إن ارتفاع مستوى حصة الفرد من الدخل القومي يؤثر ايجابيا على فاعلية الحصر الضريبي من خلال عدم اخفاء المكلف لمصادر دخله المتحققة					
٣	إن امتلاك القائمين بتطبيق الحصر الضريبي لصفات العدالة والحيادية يسهم في رفع العوائد المالية للدولة					
٤	إن تنوع أوعية الانشطة الاقتصادية، مع وجود عوائق تنقل منتسبي الادارة الضريبية وتوزيعهم بناء على موقع النشاط له دور في عدم ضبط حصر الشرائح الضريبية					
٥	إن معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري يسهم بصورة جيدة في نزاهة اجراءات الحصر الضريبي مما يؤدي الى زيادة العوائد المالية					
٦	إن اعادة النظر في عقوبات المتهربين وتفعيلها مع تقديم حوافز فاعلة ومشجعة للخاضعين يساعد في توجيههم الطوعي لتسديد الضريبة المستحقة وسهولة وظيفة الحصر الضريبي					
٧	إذا ما أرادت الهيئة الضريبية أن تحقق نسب متقدمة في اجراءات الحصر الضريبي فعليها أن تعمل على خلق درجة عالية من التنسيق، والتداخل الرقابي في المناطق الكمركية					
٨	إن جوا الوظيفة الحالي للسلطة الضريبية سيصبح مؤهلاً فيما بعد للعمل بكافة صنوفها ويتوفر نظام الكتروني محوسب دقيق وكفوء					
٩	إن وضع المحاسبين الضريبيين في المسؤولية طالما هم وكلاء للمكلف حيث سيؤدي ذلك الى الشعور بالثقة للإقرار المقدم من قبلهم وبالتالي زيادة الايراد الضريبي					
١٠	إن ايجاد التنسيق بدوافع وطنية بين السلطة الضريبية والقطاع الخاص للإبلاغ عن تفاصيل الانشطة الاقتصادية المبرمة بينه وبين الشخص المعنوي يسهم في زيادة العوائد الضريبية					
١١	إن انشاء الدولة لنظام الرقم الضريبي الوطني وتثبيته ضمن البطاقة التعريفية الموحدة أسوة بالدول المتطورة له دور في فاعلية حصر الوعاء الضريبي					
١٢	يعتبر نظام الحصر الضريبي من الاليات والاساليب التي تساعد في ظهور اوعيه جديدة تزيد من حجم الحصيلة الضريبية للدولة					